مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٧٥**

الأربعاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١١/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بالديبيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد سو وي
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد جينغري
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في بوروندي (S/2002/1259).

02-74709 (A)
0274709

افتتحت الجلسة الساعة ٢٥/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في بوروندي (S/2002/1259)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نتيتورويي (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): يبدأ مجلس الأمن نظره الآن في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس، الوثيقة S/2002/1259 التي تتضمن تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في بوروندي.

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالتوقيع، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في أروشا، على اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية. ويشيد بالقرار الشجاع والمسؤول الذي اتخذه رئيس حكومة بوروندي الانتقالية، السيد بويويا، والممثل القانوني للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية، السيد نكورونزيزا، اللذان وقعا الاتفاق. ويرحب بقرارهما الدخول فورا في هدنة والعمل على حسم جميع المسائل السياسية المعلقة في الآجال المحددة في الاتفاق.

”ويؤيد مجلس الأمن القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الإقليمي التاسع عشر لرؤساء الدول التي اتخذت المبادرة الإقليمية لتوجيه قوات باليبيهوتو، قوات التحرير الوطنية، إلى الدخول في مفاوضات على الفور وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر أو مواجهة العواقب. وفي هذا الصدد يحث المجلس بإلحاح قوات التحرير الوطنية التي يقودها السيد رواسا على وضع حد فوري للأعمال العدائية والتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار وإلزام نفسها بإجراء مفاوضات سياسية. ويذكِّر بأن تسوية الأزمة البوروندية يعتمد على التوصل إلى حل سياسي وإن الحل التفاوضي وحده في إطار اتفاق أروشا المؤرخ في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ هو الذي سيسمح بعودة الاستقرار إلى البلد، وفقا لرغبة الشعب البوروندي.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه تقديم الدعم إلى التنفيذ الفوري والكامل للاتفاقات التي وقعتها الأطراف البوروندية، لا سيما اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢ كانون الأول/ديسمبر. ويرجو من الأمين العام أن يدرس الوسائل الكفيلة بالاستجابة بصورة إيجابية وعلى وجه الاستعجال

لطلبات الأطراف البوروندية والميسر، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- ”– الخبرة والمشورة التي يمكن للأمانة العامة أن تقدمها تيسيرا لتحديد ولاية البعثة الأفريقية التي ينص عليها اتفاق ٢ كانون الأول/ديسمبر، ووزعها؛
- ”– تيسير المساعدة في مجال النقل والإمداد لنشر البعثة؛
- ”– حشد مساهمات المانحين وتنسيقها؛
- ”– تعيين رئيس اللجنة المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار، وفقا لطلب الطرفين؛

”ويشدد مجلس الأمن على مزايا التعاون بين البعثة الأفريقية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما في منطقة الحدود.

”ويعرب مجلس الأمن عن شكره للدور التاريخي الذي قام به الرئيس السابق مانديلا، ويشيد بالجهود التي تبذلها جمهورية جنوب أفريقيا لا سيما نائب رئيسها، السيد زوما، ميسر عملية السلام البوروندية، ويعرب عن دعمه الكامل لتلك الجهود. ويشيد بدور الاتحاد الأفريقي. ويشيد أيضا بجهود جمهورية تترانيا والرئيس ماكابا، والرئيس بونغو رئيس غابون، والرئيس موسفيني رئيس أوغندا، والبلدان الأخرى التي اتخذت المبادرة الإقليمية. ويعرب المجلس أيضا عن تأييده الكامل للعمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي، ويوافق على توصيات الأمين العام الواردة في الفقرات من ٤٧ إلى ٥١ من تقريره المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2002/1259)، بشأن تعزيز موارد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

”ويذكِّر مجلس الأمن بأن مسؤولية عملية السلام في بوروندي تقع أساسا على عاتق الأطراف البوروندية نفسها. ويجب على الأطراف أن توافق دون مزيد من التأخير على طرائق إصلاح الجيش فضلا عن المسائل السياسية المشار اليها في المرفق ٢ من اتفاق ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويطلب من الأطراف مواصلة احترام الالتزامات التي عقدتها على نفسها. والمجلس يدين انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفت في بوروندي ويطلب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

”ويشير مجلس الأمن إلى البيان المشترك الصادر عن حكومتي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٧ كانون الثاني/يناير (S/2002/36) الذي أعربتا فيه عن عزمهما تطبيع العلاقات فيما بينهما. ويدعوهما إلى إكمال الاتفاق وتنفيذه بأسرع ما يمكن بما يكفل عدم استخدام أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية في شن هجمات مسلحة على بوروندي فضلا عن إكمال الانسحاب الفعلي للقوات البوروندية من الأراضي الكونغولية. ويشير أيضا إلى أنه حيث أن الأطراف البوروندية قد اتخذت الخطوة الشجاعة المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق ٢ كانون الأول/ديسمبر، فإن مجلس الأمن يقف على أهبة الاستعداد للنظر في اتخاذ خطوات ضد الدول التي يتضح أنها تواصل دعم الهجمات المسلحة التي يشنها المتمردون البورونديون.

”ويذكِّر مجلس الأمن بأن الدعم من جانب المجتمع الدولي وخاصة الدعم المالي يعد أمرا حاسما لنجاح عملية السلام. ويرحب في هذا الصدد بنجاح اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمه المانحون في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر

الماضي، ويدعو المانحين إلى الاستجابة على وجه الاستعجال للتقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا ، وإلى تقديم جميع التبرعات التي أعلنوها إلى الآن بالكامل. ويدعو المانحين على وجه الخصوص إلى تقديم المساعدة المالية اللازمة لتيسير العودة إلى التنمية والاستقرار المالي، وتعزيز الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات البوروندية في هذا الصدد.

”ويشيد المجلس بالمانحين الذين يقدمون الدعم إلى نشر وحدة الحماية الخاصة التابعة لجنوب أفريقيا، ويشجعهم على مواصلة جهودهم، ويدعو مجتمع المانحين إلى تعبئة الجهود، لمساعدة البلدان المعنية على إنشاء البعثة الأفريقية التي ينص عليها اتفاق ٢ كانون الأول/ديسمبر، في أقرب وقت ممكن وبالتعاون مع الأمم المتحدة، والمشاركة في تمويل عودة اللاجئين البورونديين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

”ويدين مجلس الأمن بشدة جميع المذابح وأعمال العنف الأخرى المرتكبة ضد المدنيين في بوروندي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في بوروندي. ويدعو المجلس جميع الأطراف البوروندية إلى اتخاذ خطوات عملية ضمان إمكانية قيام الأفراد العاملين في المجال الإنساني بأمان بجهودهم الرامية إلى توصيل المساعدة إلى السكان المعرضين للخطر في أرجاء بوروندي.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2002/40.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.